مجلس شؤون الأسرة
FAMILY AFFAIRS COUNCIL

ازدهار البلدان كرامة الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

تقرير

إدماج قضايا كبار السن في عملية صنع السياسات في المملكة العربية السعودية

ورشة بناء قدرات

11 آب/أغسطس 2021 – 3 محرّم 1443

أولاً – مقدمة

يشهد المجتمع السعودي تحول ديموغرافي معتدل حيث يتوقع ان تبدئ عملية الانتقال إلى الشيخوخة بدأً من عام 2030. وتشير آخر إحصائية لمصلحة الإحصاءات العامة إلى أن عدد المسنين يقارب مليون وثلاثة آلاف مسن أي ما نسبته 5% من اجمالي عدد السكان، ومن المتوقع أن تشهد هذه الأعداد ارتفاعاً متسارعاً في السنوات القليلة المقبلة.

ولتحسين جودة الحياة لكبار السن ورفع مستوى الخدمات المقدمة لهم، بذلت الحكومة السعودية جهوداً ملحوظة، حيث تضمنت الاستراتيجيات المعتمدة العديد من أولويات كبار السن، ومنها رؤية 2030 والاستراتيجية الوطنية للأسرة، والاستراتيجية الصحية الوطنية لصحة المسنين (2017-2030). كما جرى إطلاق العديد من المشاريع والمبادرات في هذا المجال.

يولي مجلس شؤون الأسرة اهتماماً خاصاً بكبار السن، وقد شكل المجلس لجنة فنية حول كبار السن تتكوّن من المختصين والمهتمين بكبار السِّنّ لتعزيز التنسيق وتضافر الجهود للاستجابة لأولويات كبار السن. وهو الجهة المسؤولة عن رصد احتياجات كبار السن، واقتراح ودراسة الأنظمة والمشاريع، والتحقق من قيام الجهات الحكومية والأهلية ذات العلاقة بأدوارها، بالإضافة إلى إعداد التقارير عن جهود المملكة نحو كبار السِّنّ.

على ضوء هذا الواقع، قام المجلس وبدعم فني من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بتنظيم ورشة عمل تدريبية. وهدفت الورشة إلى بناء قدرات صناع السياسات في مختلف القطاعات لإدماج قضايا وأولويات كبار السن في عملية صنع السياسات. وركزت الورشة على تمارين تفاعلية لرفع قدرة المشاركين على تحليل السياسات وتطويرها من منظور كبار السن.

كما شكلت هذه الورشة فرصة سانحة لتفعيل الحوار على الصعيد الوطني، تحديداً في إطار المراجعة الرابعة لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، حيث يقوم المجلس حالياً بإعداد التقرير الوطني بالشراكة مع مختلف أصحاب المصلحة.

شارك في الورشة ممثلون عن مختلف الوزارات والهيئات الحكومية المعنية بالإضافة إلى ممثلي مجلس شؤون الأسرة وخبراء الإسكوا.

ثانياً – الجلسة الافتتاحية

شكرت السيدة هدى نعيم عضو مجلس شؤون الأسرة ورئيس لجنة كبار السن ، في مجلس شؤون الأسرة، المشاركين لتلبيتهم الدعوة لحضور ورشة بناء قدرات صناع القرار لإدماج قضايا كبار السن عند إعداد السياسات والاستراتيجيات الوطنية. وركزت السيدة نعيم على أبرز اتجاهات في ما يتعلق بكبار السن بما يتماشى مع رؤية المملكة العربية السعودية 2030، وذكرت بأن المملكة العربية السعودية أولت جل اهتمامها وعنايتها بالمواطنين بشكل عام ومنهم كبار السن، وفق ما تضمنته المادة السابعة والعشرين من النظام الأساسي للحكم التي حفظت حقوق المسن، حيث نصت على أن تكفل الدولة حق المواطن وأسرته، في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة، وتدعم نظام الضمان الاجتماعي، وتشجع المؤسسات والأفراد على المساهمة في الأعمال الخيرية. والمادة الحادية والثلاثون من النظام الأساسي للحكم التي تشير إلى أن (تعتني الدولة بالصحة العامة لكل مواطن). وعليه عملت المملكة على: تطوير الأنظمة والتشريعات التي تكفل حق المواطن وأسرته في حالات العجز والشيخوخة؛ والتوسع في برامج تعليم الكبار ومحو الأمية الوطنية؛ وتقديم خدمات رعاية منزلية عالية الجودة للمرضى وكبار السن؛ وتطوير الخدمات الصحية التي تخدم كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. وأضافت أن المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الأهلي يعملون بشكل تكاملي لتنمية ورعاية كبار السن.

فتعنى وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالرعاية الإيوائية لكبار السن كما تقدم مساعدات من خلال الضمان الاجتماعي وتقوم بتوظيف كبار السن القادرين على العمل، كما وتقوم بحماية كبار السن داخل دور الرعاية وخارجها من خلال الأنظمة والتشريعات وشبكات الأمان الاجتماعي في الدولة. أما وزارة التعليم، فتقدم العديد من البرامج التعليمية لكبار السن وبرامج محو الأمية الرقمية لديهم. وتوفر وزارة الصحة من جانبها الرعاية الوقائية والعلاجية لكبار السن، كما تقوم بتوفير العلاج والتأهيل الطبي للكبار والأشخاص ذوي الإعاقة، وتقديم خدمات الرعاية المنزلية. أما بالنسبة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، فهي تأمن معاش تقاعدي لضمان حياة كريمة لكبار السن بعد وصولهم سن التقاعد. وتحرص وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات على إطلاق حملات توعوية وبرامج تدريبية واستشارات دورية لتعزيز الإدماج الرقمي لكبار السن وتحقيق الأمن الافتراضي.

وأضافت أن مجلس شؤون الأسرة يعمل على تمكين الأسرة لتعزز مشاركتها في تحقيق أهداف ورؤية المملكة 2030. وقد تم إعداد استراتيجية وطنية شاملة يندرج تحتها استراتيجية وطنية لكبار السن بنيت على خمسة ركائز أساسية وهي الهوية، الاستقرار والرفاهية، الشمولية الاجتماعية، المساواة والشمول، و السلامة والأمن. وترتبط هذه الركائز بمبادرات اجتماعية وصحية واقتصادية وثقافية يشارك في تنفيذها القطاعات الحكومية والخاصة والأهلية. وأعقبت أن هذه المبادرات تعزز من اندماج كبار السن في المجتمع وتصون مكانتهم وتحفظ حقوقهم بما يتفق مع توصيات الاتفاقات الدولية كخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة والتي ركزت

بدورها على ثلاثة توجهات ذات أولوية وهي مشاركة كبار السن في التنمية والسياسات الوطنية، توفر الخدمات الصحية والرفاه لكبار السن، وتهيئة بيئة تمكينية داعمة. وأشارت السيدة هدى أن مجلس شؤون الأسرة، ومن خلال هذه الورشة وبمشاركة الجميع، سيعمل على إعداد التقرير الوطني حول التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لإبراز الجهود على المستوى الدولي وللتعريف بأبرز منجزات المملكة العربية السعودية في مجال تمكين وحماية ورعاية كبار السن.

رحبت الدكتورة سارة سلمان، المستشارة الإقليمية لشؤون السكان في الإسكوا بالحضور من ممثلي مجلس شؤون الأسرة والوزارات والهيئات الحكومية.

وشرحت د. سلمان أن موضوع الورشة يكتسب أهمية كبيرة في ظل تحولات ديمغرافية ستؤدي إلى ارتفاع أعداد ونسب كبار السن في المنطقة العربية حيث سيتخطى عدد كبار السن ال 100 مليون في حدود العام 2050. أما في المملكة العربية السعودية فيشكل كبار السن فوق ال 65 من العمر نحو 4.4% من نسبة السكان السعوديين، ومن المتوقع أن تتخطى هذه النسبة الـ 10% في العام 2030 والـ 22% في العام 2050.

وأضافت أن هذه الوتيرة السريعة للتحولات الديمغرافية ، تفرض على الدول العربية استجابة سياساتية ملحة لضمان الشيخوخة بكرامة لكبار السن اليوم وفي المستقبل القريب، مشيرةً إلى أن العديد من الدول العربية ومنها السعودية قد اتخذت مبادرات طيبة في هذا المجال، كما أدركت أهمية تطوير سياسات لكبار السن وإدماج قضاياهم في مختلف السياسات القطاعية ومنها الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والنقل والإسكان والعمل وغيرها. وتساهم هذه المقاربة في تكثيف وتظافر الجهود بين مختلف القطاعات الحكومية وحتى غير الحكومية والاستفادة الأمثل من الموارد المالية لتصب في صالح تمكين وحماية كبار السن.

أشارت د. سلمان إلى أن هدف الورشة هو تنشيط الحوار والتفكير الجماعي وتشجيع التعلم من الأقران حول كيفية إدماج قضايا كبار السن في السياسات. وعرضت جدول أعمال الورشة التي يبدأ باستعراض الأطر العالمية والمداخل والمقاربات التي جاءت في مجال قضايا كبار السن في الجلسة التمهيدية. ومن ثم تركز الجلسة التدريبية الأولى على إدماج قضايا كبار السن في صنع السياسات، فيما تستعرض الجلسة الثانية الجهود المبذولة ضمن إطار المراجعة الرابعة لخطة عمل مدريد للشيخوخة .

في الختام جددت د. سلمان فخر الإسكوا بالشراكة مع مجلس شؤون الأسرة وشكرت الحضور مجدداً على مشاركتهم متمنيةً للجميع ورشة ناجحة.

ثالثاً – الجلسة التمهيدية: حقوق كبار السن في الأطر العالمية: مداخل ومقاربات

بدأت الدكتورة شيرين حسين، بروفيسور سياسة الرعاية الصحية والاجتماعية في مدرسة لندن للصحة والطب الاستوائي، الجلسة بالتنويه الى استجابة المملكة للتحولات الديموغرافية التي يشهدها المجتمع السعودي حيث العمل جاري على التحديث المستمر لسياسات تكون هدفها ضمان حياة كريمة لكبار السن.

وقدمت لمحة عن الأطر العالمية الموجودة لكبار السن، وأبرزها برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 1994، خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة 2002، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأوضحت

المقاربة الجديدة التي أتت بها هذه الأطر، والتي ابتعدت عن المقاربة الرعائية لكبار السن وركزت على الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لهم وتفعيل حقوقهم ليتمكنوا من العيش بكرامة.

ولفتت إلى أن هذه الأطر ليست ملزمة قانوناً لكن معظم البلدان التزمت بها طوعياً. ومن ثم تناولت الدكتورة حسين المداخل المختلفة لقضايا كبار السن التي تضمنتها هذه الأطر وشددت على الطبيعة العابرة للقطاعات لقضايا كبار السن. كما وركزت على خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة 2002، والتي شملت كل المداخل التي تعنى بقضايا كبار السن، والتي يتم مراجعتها دوريا كل خمس سنوات. وأشارت الى ثلاثة توجهات أساسية تعتمدها الخطة وهي كبار السن والتنمية، الخدمات الصحية والبيئة التمكينية الداعمة. وأضافت أن ورشة العمل تركز على المراجعة الرابعة لتنفيذ الخطة في المملكة العربية السعودية والتي تعتبر فرصة سانحة لتفعيل الحوار على الصعيد الوطني.

وختمت د. حسين بالتشديد على أن المشهد السياسي الدولي يسلط الضوء على حقوق كبار السن ومشاركتهم في المجتمع، ويقر في الوقت نفسه الى الحاجة المتزايدة للصحة والرعاية والدعم على المدى الطويل. وأشارت ان مجتمعاتنا العربية تعتمد تقليدياً على الأقارب والعائلات والأسرة لتوفير رعاية طويلة الأمد، لكن الهياكل الأسرية المتغيرة والهجرات ممكن أن تتحدى النموذج الحالي، وبالتالي هناك حاجة أولاً لصياغة سياسات تغطي كافة احتياجات كبار السن الصحية والاجتماعية، وثانياً لتنفيذ السياسات حيث العديد من الدول التي لها تجارب طويلة في مجال الشيخوخة في أوروبا وغيرها من المناطق، تواجه تحديات مختلفة في بلورة وتطبيق هذه السياسات.

علق د. عبدالعزيز بن سلمه، عضو لجنة كبار السن، على أهمية مفهوم التكافل بين الأجيال ودعم الأجيال لبعضها البعض، واستفسر عن وجود نماذج مرجعية طبقت في السنوات الأخيرة في هذا الإطار.

عرضت د. حسين نماذج مختلفة من بعض البلدان حيث أن التعاون بين الأجيال يأخذ مكانة مهمة في ساحة الانتباه للسياسات خاصة في الدول المتطورة مثل أوروبا، وهذا كون المجتمعات تتبع النموذج الفردي وليس الأسري. في إنكلترا مثلاً، اعتمدت الدولة سياسات محددة مثل سياسة ميزانية الفرد (Personal budget) حيث تعطي الحكومة كبار السن الذين يحتاجون رعاية مساعدات مادية، وبإمكان كبار السن استخدام هذه المساعدات لتسهيل الرعاية من أسرهم بشكل مباشر. أما في ألمانيا، فهم يعملون على مشروع مجتمعات الرعاية (care communities) حيث المجتمع بأكمله يقدم الرعاية ضمن الأحياء وبين الجيران، وبالمقابل يحصلون على نقاط تستخدم بطرق مختلفة. في إيطاليا، الترابط الأسري مهم غير ان معدلات الخصوبة منخفضة جداً، لذلك تخلق الدولة فرص لتعزيز التعاون بين الأجيال، وأعطت د. حسين مثال النوادي المخصصة لمحو الأمية الرقمية التي أنشأتها الدولة، والتي تتيح للشباب تعليم كبار السن والتفاعل معهم. كما يوجد نوادي بعد المدرسة للطلاب، حيث يهتم كبار السن بالأطفال. أما في تركيا، فتسهل الحكومة مشروع "العيش بين الأقران" (peer living) حيث يستطيع الشباب الذين ليس لهم مسكن أن يعيشوا في منازل كبار السن المهيئين لاستقبال الضيوف. هذه الطريقة تتيح لجيل الشباب تقديم الخدمات لكبار السن والعكس صحيح. وأشارت د. حسين في ختام مداخلتها، إلى أن العديد من السياسات المرتبطة بقوانين العمل تتيح للشباب وخاصة النساء أن يرعوا كبار السن دون أن يخسروا وظائفهم. وأضافت أن عالمنا العربي يتمتع بثروة سكانية بينما أوروبا والبلدان المتطورة الأخرى تعتبر مجتمعات معمرة وبالتالي كانت هناك حاجة ملحة للحكومات لاختلاق سبل ووسائل مبدعة لضمان التفاعل الاجتماعي بأكمله.

عقبت د. سلمان مشددةً على أن الدول العربية بدأت بالفعل العمل على العديد من المبادرات التي تحفز التعاون بين الأجيال نظراً لظروف الهجرة والتحضر، وذكرت على سبيل المثال تجربة الجزائر التي شجعت مبدأ

العائلة البديلة لكبار السن. وأشارت إلى أن تعزيز التكافل بين الأجيال ليس محصوراً فقط بما يقدم المجتمع لكبار السن، بل هو مرتبط جداً بقدرات كبار السن على تقديم خبراتهم ووقتهم للمجتمع ومثال على ذلك الاهتمام بالأطفال، وحفظ التراث والموروثات الاجتماعية، وتقديم المسكن والمأوى وغيرها من الخدمات للأجيال الأصغر سناً، بالإضافة إلى رعاية كبار السن لغيرهم لذويهم الأكبر سناً.

رابعاً – الجلسة التدريبية الأولى: جلسة تدريبية حول إدماج قضايا كبار السن في صنع السياسات

قدمت د. سلمان التمرين الأول، وهو يستند إلى رزمة أدوات السياسات التي أعدتها الإسكوا لدعم قدرات الدول في إدماج قضايا كبار السن في عملية صنع السياسات في المنطقة العربية.

وانقسم المشاركون إلى غرفتين افتراضيتين، الأولى تمحورت حول الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية، والثانية تناولت الشيخوخة في المكان والدمج الاجتماعي، حيث طلب من المشاركين الإجابة عن أسئلة تتعلق بالسياق العام وأخرى خاصة بكل محور.

ولم يهدف هذا التمرين إلى إيجاد الأجوبة بقدر ما هدف إلى تشجيع النقاش والحث على التفكير الجماعي في القضايا المتعلقة بقضايا كبار السن وتبادل المعرفة بين المشاركين. وفي نهاية الجلسة، تولى مقرر عن كل مجموعة عرض الأجوبة، وقد جاءت العروض كما يلي:

مجموعة الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية:

تولى السيد خالد الفاخري، ممثل عن جمعية حقوق الإنسان، عرض أجوبة هذه المجموعة التي تناولت ثلاث محاور رئيسية. في محور التقاعد، أكد السيد الفاخري ان نظام التأمينات الاجتماعية يغطي من يعمل في القطاعين العام والخاص ويوفّر الرواتب التقاعدية بعد بلوغ السن النظامي، ويستثنى من لم يعملوا في أحد هذين القطاعين. وتطرّق الى البرامج المقدمة تحت نظام التأمينات الاجتماعية مثل الاشتراك الاختياري الذي يحق لأي فرد في المجتمع الاشتراك به وبالتالي يحصل على راتب تقاعدي عن وصوله الى السن القانوني المحدد. أما الضمان الاجتماعي، فهو يغطي جميع فئات المجتمع ومن ضمنهم من تم استثنائهم من نظام التأمينات الاجتماعية. هناك حد أدنى للمعاش التقاعدي الذي يصرف بما يساهم على قدرة كبير السن ان يعيش حياة كريمة، ويتم مراجعاته دورياً من قبل الجهات المعنية في المملكة ليتماشى مع التغيرات الحياتية والاقتصادية. وأضاف ان التغطيات المكفولة في الأنظمة والقوانين كنظام الضمان الاجتماعي، تأتي نتيجة تتبع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لاحتياجات الأفراد وكبار السن الذين لديهم مستوى معيشي متوسّط وأقل، فيتم مساعدتهم من قبل هيئات حكومية وخاصة في كافة مناطق ومحافظات المملكة. وأضف السيد الفاخري ان وزارة الموارد البشرية وهيئة الإحصاءات العامة مسؤولتين عن استحصال البيانات والمعلومات اللازمة لضمان تقديم المساعدات للأفراد الأكثر حاجة. فيما يخص محور الرعاية الصحية، أوضح أن المملكة أطلقت الاستراتيجية الوطنية لصحة كبار السن، التي تنص على عدة خدمات، منها الرعاية المنزلية لكبار السن عبر الزيارات المنزلية والفحوصات والمتابعة الدورية المجانية. وتم التطرق الى التجارب التي حصلت في ظل جائحة كورونا حيث ان المملكة ساوت بين جميع المقيمين على أرض الدولة سواء كانوا مواطنين أو مقيمين أو مجهولو الهوية عبر تقديم الرعاية الصحية والفحوصات واللقاحات للجميع.

شدد السيد الفاخري في ختام مداخلته على أن المملكة تراجع دائماً برامجها المقدمة بهدف منح ضمانات أكثر للأفراد عامةً وكبار السن خاصةً، وأضاف أن ازدياد عدد الجمعيات التي تعنى بكبار السن هو خير دليل على الأهمية التي توليها الدولة لضمان حقوق هذه الفئة من المجتمع.

مجموعة الشيخوخة في المكان والدمج الاجتماعي:

تحدّث الدكتور طلعت الوزنة عضو لجنة كبار السن نيابةً عن المجموعة الثانية التي تناولت محور الشيخوخة في المكان والدمج الاجتماعي. فأكد على أن سياسات الدولة في موضوع الإيواء تحرص على منع العزلة والإقصاء عن طريق إيواء كبار السن في دور رعاية، وهي لا تدعم هذا التوجه الّا عند غياب العائلة أو إذا كان المسن يعاني من مرض يحول دون إمكانية استضافته في أسرته. ومن هنا تأتي برامج الرعاية التأهيلية المنزلية لتدريب الأسر وتزويدهم بجميع اللوازم، وتهيئة المنازل لتكون صديقة لكبار السن. وتطرّق الى مختلف البرامج التي أطلقتها الدولة لدعم مفهوم الشيخوخة في المكان والدمج الاجتماعي، وذكر منها برامج التطوع المتاحة لكافة افراد المجتمع لزيارة، مرافقة ورعاية كبار السن؛ برامج الاندماج المجتمعي التي تشجع على خروج المسن من منزله الى النوادي والديوانيات؛ برنامج محو الأمية ومحو الأمية الرقمية تحت إشراف وزارة التعليم؛ مشاركة القطاع الخاص لإنشاء المراكز والنوادي الصديقة لكبار السن. وأكد د. الوزنة أنه لا يوجد أي تمييز بين الرجال والنساء في البرامج، معللاً أن أحد ابرز البرامج الناجحة هو برنامج الأسر المنتجة في القطاعات الحرفية والذي عاد بمدخول جيد للأسر. وأضاف أن الإعلام لعب دور كبير في تحفيز كبار السن للمشاركة في تنمية المجتمع وبرامج التعليم والتدريب. في ما يخص الدعم اللوجيستي، ذكر د. الوزنة ان الجهات الحكومية، وخصوصاً وزارة العدل ووزارة الداخلية، تلبي احتياجات كبار السن النظامية والقانونية عبر الوسائل الالكترونية والخدمات في المنزل.

أطلعت السيدة هدى نعيم، رئيسة لجنة كبار السن الحضور على التعاون الجاري مع وزارة الاتصالات حيث تم إطلاق حملة التقنية للكل التي تهدف لتعزيز اندماج كبار السن والقضاء على العزلة الاجتماعية وما تسببه من مشاكل نفسية وصحية. وأضافت انه تم إنتاج أفلام دعائية تظهر المسن وهو يستخدم التكنولوجيا في حياته اليومية في المرحلة الأولى، كما تم استحداث قناة "نافذة على التقنية" على اليوتيوب يعرض من خلالها مواضيع تعزز قدرة المسنين على استخدام التقنيات الحديثة في المرحلة الثانية. أما في المرحلة الثالثة، سيتم اطلاق حملة تدريب ميداني مباشر لكبار السن على استخدام التكنولوجيا، وأخيراً سيتم إطلاق هاكاثون يهدف الى تعزيز مشاركة الشباب المختصين بتكنولوجيا المعلومات عبر تقديم حلول تقنية لبعض التحديات التي تسبب عزلة كبار السن، مثل تهيئة بيئة صديقة لكبار السن داخل وخارج المنزل، ومساعدتهم لاستخدام التقنيات الرقمية في كافة جوانب الحياة.

أشارت د. سلمان في مداخلتها عقب انتهاء عرض الأجوبة ان الإسكوا تقوم بدعم الدول عبر مساعدة صناع القرار في إدماج قضايا كبار السن في عملية صنع السياسات، كما تم تطوير أداة تطوير السياسات لإدماج قضايا كبار السن في عملية صنع السياسات في الدول العربية، وستكون متاحة بطريقة تفاعلية عن طريق الصفحة الالكترونية قبل نهاية العام. وأضافت أن البرامج التدريبية تختلف من دولة لأخرى حسب طلب الدولة والوقت المتاح للجلسة، والهدف الرئيسي من هذه البرامج هو حث التفكير على كيفية إدماج قضايا كبار السن في كافة سياسات الدولة من نقل، اتصالات، الإسكان، البنى التحتية، العمل وغيرها. وأشارت إلى أنه يتم في الإسكوا إعداد تقرير السكان والتنمية في نسخته التاسعة و سيتناول وضع كبار السن في منطقتنا العربية تحديداً من مدخل الرعاية الاجتماعية والشيخوخة في المكان. ونوّهت د. سلمان بالكثير من الممارسات الجيدة

المتبعة في المملكة والتي ممكن الإضاءة عليها في تقرير السكان والتنمية بهدف الحث على التعلم من الأقران بين دولنا العربية.

في ختام الجلسة الأولى، شكرت د. سلمان الحضور على مشاركتهم الفعالة والتفاعلية في هذا التمرين.

خامساً – الجلسة الثانية: حوار مفتوح حول مراجعة خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة

يسّر الدكتور طلعت النقاش في الجلسة الثانية، وأشار بدايةً أن هذه الجلسة هي نتاج للجلسة الأولى وهي تهدف للحوار حول مراجعة خطة عمل مدريد.

أكدت السيدة هدى النعيم على أن هدف الجلسة هو الاستماع للمشاركين لمعرفة آرائهم ومقترحاتهم، والصعوبات والتحديات التي قد تواجههم عند إعداد التقرير الوطني. وأكدت على أهمية اعتماد النهج التشاركي بين جميع القطاعات عند إعداد التقارير الوطنية حيث أن مجلس شؤون الأسرة لا يستطيع إبراز جهود المملكة في ما يخص كبار السن بمعزل عن كافة الأفرقاء. كما وشددت على أهمية أن نرى العالم من خلال عيون كبار السن، وأن يكون هناك نظرة مستقبلية للتمكن من وضع الأنظمة والتشريعات التي ستخولنا بعد عقدين أو ثلاثة من استقبال الجيل الجديد من كبار السن وتوفير لهم جودة حياة مناسبة.

شرحت د. سلمان كيفية إتمام عملية مراجعة خطة عمل مدريد الدورية التي تقام كل 5 سنوات. وقد أطلق المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرار حول طرائق رابع استعراض وتقييم لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة 2002. وأضافت انه عمليات الاستعراض الوطنية جارية في عام 2021، تليها استعراضات إقليمية في عام 2022، تسترشد بها عملية الاستعراض العالمي. وستقدم لجنة التنمية الاجتماعية نتائج الاستعراض خلال دورتها الحادية والستين المقرر عقدها في عام 2023. وأشارت إلى أن القرار يدعو الدول الأعضاء الى اعتماد نهج تشاركي ينطلق من القاعدة في عملية استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل مدريد من خلال إشراك منظمات المجتمع المدني. كما يشجع على إنشاء أو تعزيز هيئة أو آلية تنسيق وطنية لتنفيذ ومتابعة واستعراض الخطة. تابعت د. سلمان شرح المنهجية المقترحة للمراجعة الرابعة للخطة، حيث تم تطوير نموذج إرشادي تم إرساله الى الدول الأعضاء، وأجريت أول ورشة عمل في شهر نيسان/ابريل 2021. وأضافت ان الدول تعمل في الوقت الحالي على إعداد التقارير الوطنية، على أن تقام ثاني ورشة عمل في شهر أيلول/سبتمبر 2021 لمراجعة العوائق والتشاور بين ممثلي الدول. وأشارت إلى أن هذه المنهجية أتت من تجارب سابقة حيث كان هناك توصية وطلب من العديد من الدول الأعضاء لتقدم الإسكوا الدعم في إعداد التقارير. في المرحلة التالية، وبعد استلام التقارير الوطنية للدول الأعضاء، ستقوم الإسكوا بإعداد تقرير إقليمي يلخص أبرز الاتجاهات والتحديات والثغرات والأولويات، وأيضا الدروس المستفادة والممارسات الجيدة، وسيتم استعراضه في اجتماع إقليمي في النصف الأول من 2022.

تحدّث د. طلعت عن مؤتمر مدريد الذي حضره شخصياً، واعتبر أن خطة عمل مدريد هي خطة شاملة مرجعية تراعي ظروف كل الدول من النواحي الاجتماعية، الاقتصادية، والسكانية. وأشار إلى مختلف التحديات التي تواجهها الدول وأبرزها آلية الوصول لكبار السن وضمان تفاعلهم مع الخدمات المقدمة اليهم خصوصاً في المدن الكبرى حيث أن اعداد الفرق التي تقوم بالزيارات الميدانية قليل مقارنة بأعداد كبار السن، مشيراً إلى أن بعض كبار السن لا يعلمون بالخدمات المتاحة لهم. كما أشار الى إمكانية العمل مع منظمات المجتمع المدني للمساعدة بموضوع الوصول لكبار السن.

وأشار د. طلعت الى مشكلة أخرى تواجههم عند إعداد التقارير، وهي عدم القدرة على توثيق مختلف الخدمات المقدمة وبلورتها رقمياً. وهنا يأتي طلب للأمم المتحدة بوضع آليات واضحة تترجم مدى تنفيذ الخطط والبرامج. وتحدث أيضاً عن تمنّع بعض الأطراف عن عرض المعلومات والأرقام لأسباب مختلفة، فشدد على ضرورة أن يكون المندوب العضو في اللجنة من الإدارة المختصة ويلم بكافة الخدمات التراكمية المقدمة من الدولة. وتحدث د. طلعت على أهمية إشراك كبار السن في اللجان والأخذ بآرائهم ومتطلباتهم كونهم أصحاب القضية.

تبادل المشاركون مختلف الآراء والتوصيات، وأتت كالتالي:

- إنشاء جهة مرجعية لديها السلطة للطلب من الجهات المختلفة إعداد التقارير. واقتراح أن تكون كافة التقارير دورية وذلك لتعكس الواقع والجهود المبذولة عبر قاعدة بيانات كاملة ومحدثة باستمرار وللابتعاد عن الثناء بالذات؛
- اعتماد لغة سهلة وموحدة للجميع عند إعداد التقارير، وإمكانية أن يغطي التقرير ليس فقط العمل المؤسساتي، بل أيضاً أن يعكس وجهة نظر كبار السن؛
- القيام باستطلاعات للرأي ميدانية دورية تهدف الى تلمس واقع كبار السن ومعرفة التحديات التي تواجههم؛
- التطرّق في التقارير الى الصعوبات والتحديات التي تواجه كبار السن من ناحية الغلاء المعيشي وارتفاع كلفة الطبابة المقدمة من المستشفيات والعيادات الخاصة والعنف نتيجة الضغط النفسي الذي يتعرّض له المعيل، وليس فقط الإيجابيات الموجودة لتكون التقارير شفافة وواقعية؛
- اقتراح استعراض ميزانيات الدولة في مجال تطوير خدمات كبار السن؛
- اعتبار كبير السن بيت خبرة متنقل وبالتالي طلب تمديد سنوات الخدمة لكبار السن خصوصاً في مجالات البحوث العلمية وفي مجالات الخدمة المجتمعية؛
- استحداث مراكز بحثية متخصصة لبحوث كبار السن ويمكن ان تندرج تحت رعاية الجامعات
- العمل على ورشة بحثية حول تهيئة الشريحة العمرية التي تسبق سن الستين للتقاعد لتأهيلهم نفسياً وعملياً
- تشديد على أهمية اعتماد نهج المجتمع بأكمله عبر اشراك الشركات والقطاعات الخاصة في تقديم الخدمات لكبار السن، والإشارة الى أن القطاع الخاص ينقصه الاختصاص والمعرفة ليتمكن من تقديم الخدمات لكبار السن من أندية خاصة ودور رعاية؛
- الاستفادة من التقرير الدولي لتسليط الضوء على احتياجات الدولة في أماكن محددة حيث أن عدد من دول العالم النامية تهتم بعملية تحضير التقارير للحصول على الخدمات والمساعدات من المنظمات العالمية والمجتمع الدولي مثل مساعدات مادية الى تنفيذ مشاريع وتقديم الخبرات والمعرفة.
- تعمل لجنة كبار السن ضمن 10 مسارات تتوافق مع رؤية المجلس وتتلخص في المجالات التالية: المعرفة والمعلومات، التمثيل الدولي والمحلي، الدراسات والأبحاث، الأنظمة والتشريعات والحوكمة، التوعية، المشاريع، تفعيل التشريعات، الشراكات المجتمعية. وهي تهتم بتفعيل الشراكة المجتمعية مع القطاع الخاص والقطاع الثالث.
- الوصول للأسرة يتم عبر هيكل تنظيمي موجود في لجنة شؤون الأسرة مكون من اللجنة نفسها، ولجان في المناطق تتبع للأمراء المناطق، وتتفرع منها لجان فرعية في كل محافظة تتكون من فرق تعمل مع كبار السن وتحدث البيانات وتنفذ البرامج؛

تعليقاً على بعض النقاط التي وردت، أكدت د. سلمان أن التقارير تشكل مراجعة ذاتية وفرصة للدول للوقوف على حالتها وواقعها، غير أن بعض التقارير التي تصل لا تعكس الواقع الحقيقي على الأرض. من المهم أن

تصف التقارير الإنجازات، كما التحديات والمشاكل التي تواجهها الدول، مما يثري الدولة المعدة للتقرير، ويثري باقي الدول الأعضاء للتعلم من الأقران، ويساعد الأمم المتحدة لوضع برامج تلبي احتياجات الدول. وأشارت د. سلمان الى "دليل الخدمات المقدمة من القطاع الخاص لكبار السن" الموجود على موقع مجلس شؤون الأسرة والذي يظهر ان الغالبية العظمة من المسنين الذي استهدفهم استطلاع الرأي (71-79%) لا يعلمون بوجود الخدمات مقدمة لهم، وبالتالي إن الجهد الجبار التي تقوم به المملكة لا يصل الى كبار السن مما يدعو الى تفكير جماعي بكيفية إيجاد وسائل تتيح لكبار السن من معرفة الخدمات المقدمة لهم والاستفادة منها. من هنا تأتي أهمية اعتماد نهج تشاركي يضمن التواصل مع كبار السن وأعطت مثال بعض الدول التي أنشأت لجان تمثيل لكبار السن تتكون من متقاعدين، وكبار سن يقطنون في دور الرعاية، وذوي الخبرات من كبار السن. وأضافت ان للدول اختيار اذا كانت ستشارك مختلف أصحاب المصلحة عند إعداد التقارير، ونوهّت بالتنسيق الكبير الذي لمسته بين مختلف الوزارات من خلال الورشة. وأشارت أن الإسكوا حاولت في هذه المرحلة من مراجعة خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، تبسيط اللغة والأدبيات المستخدمة لتكون سهلة على القارئ ومُعِدّي التقارير.

لخّصت السيدة عبير الحميميدي التوصيات الأساسية المستخلصة من حوار الجلسة الثانية على الشكل التالي:

1. أن تكون لغة التقارير المرسلة واضحة وسهلة ومبسطة، وان يكون هناك نماذج موحدة للجميع
2. استكمال المعلومات وأهمية وجود قاعدة بيانات محدثة
3. إرفاق تقارير أخرى تبرز وجهة نظر كبار السن ووجهة نظر الجهات الحكومية على حد سواء
4. إشراك القطاع غير الربحي في إعداد التقارير
5. تضمين التقارير مرجعيات تشريعية وبيانات إحصائية

تحدّث د. طلعت عن نتيجة بحوث كان قد قام بها في السابق تظهر أن العائلات المعيلة لكبار السن عادةً ما لا تطلب المساعدة نتيجة العادات والتقاليد رغم حاجتهن وقصورهن في الكثير من الأحيان. وأضاف أن دور الدولة مهم في الوصول إلى هذه العائلات ومساعدتهم مما يساهم في تأمين الخدمات الفضلى للمسنين والمحافظة على الترابط الأسري، التقاليد والعادات الموروثة. في ختام الجلسة، شكر د. طلعت الإسكوا والحضور على مشاركتهم ومداخلاتهم الثرية.

من جانبها، تناولت السيدة هدى موضوع تعريف التصنيف العمري: 1. العمر الزمني ويرمز الى الشيخوخة الطبيعية المرتبطة بعمر الشخص؛ 2. العمر البيولوجي ويشير الى التبدلات التي تحدث لجسم الانسان مع زيادة العمر؛ 3. العمر النفسي ويرمز الى شعور الشخص بذاته وطريقة تصرفاته وإحساسه بقدراته وإمكانية انخراطه في المجتمع وقدرته على الاستمتاع بالحياة والمساهمة في تنمية المجتمع. وعلّقت أننا غالباً من نظلم كبار السن حيث تسود النظرة النمطية السلبية لهم باعتبارهم عالة وعبئ على المجتمع، وشددت على ضرورة تغيير هذه الصورة النمطية. في ختام مداخلتها، شكرت د. هدى الإسكوا على تنظيم ورشة بناء القدرات صنّاع السياسات وأصحاب المصلحة حول إدماج قضايا كبار السن في عملية صنع السياسات في المملكة العربية السعودية، وخصّت بالشكر الدكتورة سارة سلمان والدكتورة شيرين حسين وفريق العمل. كما شكرت جميع المشاركين لحضورهم ومساهمتهم في هذه الورشة مؤكدةً على أن شعورهم بالولاء والانتماء للوطن هو الذي يحفزهم ويحثهم للعمل وإظهار الدور الريادي التي تقوم به الحكومة على المستوى المحلي والدولي، وتمنت على الحضور تكثيف الجهود المبذولة بهدف إعداد تقرير وطني يعكس فعلياً واقع كبار السن في المملكة العربية السعودية ويظهر الجهود التي تقدمها الحكومة ودور كافة القطاعات ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ السياسات المقرّة من قبل الدولة.

عبّرت د. سلمان عن امتنانها للمشاركين مشيرةً إلى أن الورشة كانت مفيدة وتم التعرف عن قرب عن تجربة المملكة العربية السعودية الرائدة في مجال معالجة قضايا كبار السن. وأكدت انه سيتم التواصل مع مجلس شؤون الأسرة للحصول على المزيد من المعلومات حيث أن فريق العمل في الإسكوا يقوم بالمزيد من الأبحاث حول التعمّر والشيخوخة، وربما تحديد لقاءات مع بعض المشاركين المختصين في موضوع التقاعد والحماية الاجتماعية والشيخوخة في المكان والدمج الاجتماعي. كما وتمنت ان تكون الورشة قد خدمت الهدف المرجو منها، وأبدت عن استعداد الإسكوا الدائم لتقديم الدعم التقني للملكة العربية السعودية. ختاماً شكرت الدكتورة سلمان السيدة هدى ود. طلعت، وجميع المشاركين من مجلس شؤون الأسرة وممثلي الوزارات. كما شكرت د. شيرين حسين على مشاركتها القيمة، وفريق عمل الإسكوا الذي قدم الدعم اللوجيستي لإنجاح الورشة.

قائمة المشاركين

الإسم	الجهة
أ. عبد الحكيم الخميس	وزارة الاقتصاد والتخطيط
أ. أفنان الرحيلي	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
د. عبدالعزيز بن سلمه	عضو لجنة كبار السن
د. هيا زيدان	
د. هشام باليد	عضو لجنة كبار السن
أ.هند المربيض	وزارة المالية
أ.هدى النعيم	رئيسة لجنة كبار السن
أ. إبراهيم النويصر	مشرف لجنة كبار السن في مجلس شؤون الأسرة
أ.منيرة السبيعي	عضو لجنة كبار السن
أ.نور الغامدي	هيئة حقوق الإنسان
د.طلعت الوزنة	عضو لجنة كبار السن
أ.هيفاء فدى	عضو لجنة شؤون الأسرة ورئيس فريق كبار السن بمجلس منطقة مكة
أ.خالد الفاخري	جمعية حقوق الإنسان
د.راشد الغامدي	عضو هيئة تدريس بكلية التربية
أ.رفان الفريان	وزارة المالية
أ.عبدالله العجلان	عضو لجنة كبار السن
أ.عبير الحميدي	وزارة التعليم – عضو لجنة كبار السن
د.موضي الزهراني	وزارة العدل
د. شيرين حسين	بروفيسور سياسة الرعاية الصحية والاجتماعية
د. سارة سلمان	الإسكوا
رنا حريز	الإسكوا
سوميّا المجذوب	الإسكوا
نادين شلق	الإسكوا